المحاضرة السادسة: المدن الجديدة في الجزائر

تمهيد: جنحت السلطات العمومية في الجزائر إلى تبني خيار المدن الجديدة، باعتبارها أحد الأدوات التي من شأنها أن تسهم في القضاء على الكثير من الإشكالات الناجمة عن حجم التركز السكاني الهائل في الشريط الشمالي، وما جره ذلك من تبعات خطيرة على كافة الأصعدة (مجاليا، اقتصاديا، اجتماعيا.. إلخ). إلا أن شكل هذا الخيار المنتهج، وكيفية إعماله على أرض الواقع، شهد سلسلة من التعديلات التي أدخلت عليه تباعا، بما يخدم متطلبات التنمية الوطنية، ومعادلة التوازن الجهوي بين الأقاليم الوطنية. كما سيأتي بيانه معنا ضمن أوراق هذه المحاضرة.

أولا. أهداف إنشاء المدن الجديدة في الجزائر: سعي الجزائر لبناء مدن جديدة مسألة أملتها جملة من الأهداف المتوخى الوصول إليها، وفي مقدمتها:

- تخفيف الضغط على السواحل والحواضر والمدن الكبرى
- ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب
- التحكم في نمو المدن وتنظيمها
- تقويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعماره بشكل متوازن.
- دعم الأنشطة الاقتصادية بهذه الأقاليم وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.
- تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة التهميش والإقصاء
- وأخيرا، السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة.

ثانيا. مراحل إنشاء وتطور فكر المدن الجديدة في الجزائر: الحديث عن المدن الجديدة في الجزائر أمر ليس وليد اليوم، بل له امتداداته في التاريخ الحضري القريب للبلاد كما سنستشفه في التفصيل الأتي.

1. بدايات فكرة المدن الجديدة في الجزائر: برزت تسمية المدن الجديدة في الجزائر لأول مرة سنة 1845 بمدينة وهران على وجه الدقة، حيث أدى سقوط هذه الأخيرة في يد القوات الاستعمارية الزاحفة نحو بقية المناطق، إلى طرح مسألة أمن المواقع العسكرية الفرنسية، مما أدى إلى تنفيذ سياسة لتجميع السكان من طرف

القائد: **لامور يسيار**، من خلال إنشاء ما سيصير لاحقا أول مدينة للأهالي، والتي تم توجيهها لاستقطاب السكان غير المستقرين والفئات الخطرة المتشردة على أبواب المدينة. لتتجدد التسمية لاحقا في مدينة **سيدي بلعباس** والتي طابقت طراز المدن الفرنسية آنذاك، وبعدها عدد من المدن الكولونيالية في عدة جهات من الوطن.

2. المرحلة الثانية: صادقت الحكومة الجزائرية خلال سنة 1995، على عدة مشاريع لإنشاء مدن جديدة تنجز في محيط العواصم الجهوية الكبرى الثلاث في البلاد (الجزائر، وهران، قسنطينة)، والتي عرفت باسم "مدن الجيل الأول"، وتضم كل من: **الناصرية، العفرون، معالمة، بوينان.. إلخ**. بالإضافة مشاريع مماثلة لمدينة وهران وقسنطينة، ومدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة **بوغزول** (والتي بدأ في تنفيذها مع نهاية القرن الحالي)، لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن، والقضاء على الأحياء القصديرية، وزيادة بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب من أجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر، وتخفيف الضغط الديموغرافي على المستوطنات البشرية الواقعة عبر الشريط الساحلي والتل التي وصلت درجة التحضر بها درجة الإشباع، حيث كان يتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر بهذه المناطق مع نهاية 2000 حوالي 75% من مجموع السكان.

ونظرا لافتقاد هذه المدن إلى الدراسات الجيو-إستراتيجية الشاملة، فقد أفرغت من محتواها، وجعل منها مجرد فضاءات عمرانية فحسب.

3. المرحلة الثالثة: وتضمنت رؤية جديدة فحواها السعي لإنشاء المدن الجديدة على محور الهضاب العليا شرقا وغربا مرورا بالوسط، بغرض استيعاب الفائض السكاني الحاصل في المدن المجاورة، بحيث يجب أن يراعى في هذه الفضاءات الناشئة استيفاء كافة الشروط الدراسية المتكاملة: السوسيو-اقتصادية والعمرانية، وذلك حتى تضمن امتداد طبيعيا للمدن القديمة، وترقية وتأهيلا لوظائفها ضمن مقاربة جديدة وعصرية تضمن الاستمرار.

الوضع السابق أفرز إنشاء عدة مدن جديدة بدون قوانين تحكمها وبدون رؤية مستقبلية، وهو الأمر الذي أدى لاحقا إلى المسارعة بإصلاح هذا الوضع عن طريق استصدار قانون 02/08 الصادر في 08 مايو 2002، والذي نص صراحة على عدم إنشاء مدن جديدة إلا في مناطق الهضاب العليا، في حين سيتم خلق مدن جديدة.

ثالثا. شروط إنشاء المدن الجديدة في التشريع الجزائري: الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها المدن الجديدة في السياسة الحضرية الوطنية، والاستثمارات الضخمة التي تقتضيها مثل هكذا مشاريع، جعلت المشرع الجزائري يحدد في الباب الثاني من القانون: **02-08 المؤرخ في: 08 ماي 2002**، ثلاث (03) شروط لإنشاء المدن الجديدة، والمتمثلة فيما يلي:

1. الموقع: الجزائر من المدن التي تعاني مدنها الكبرى من ظاهرة التوزيع غير العادل للسكان، فكان التوجه الأكبر نحو مدينة الجزائر العاصمة التي شكلت على الدوام قطبا جاذبا، وتليه المدن الثلاثة (03)

الأخرى: **وهران، قسنطينة، عنابة**. لهذه الأسباب لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب، غير أنه وبصفة استثنائية وتخفيفا للضغط على المدن الكبرى الواردة أعلاه، يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد.

وأراد المشرع الجزائري من وراء ذلك خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية، والحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم.

2. العقار: يعد العقار معطى جد حاسم في عمليات تشييد المدن الجديدة، الأمر الذي يستدعي الحرص الجيد على توفره وملائمته لهذا الغرض، وفي الحالة الجزائرية، نجد أنه تطبيقا لأحكام القانون: 258/90 المؤرخ في: 18 سبتمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري، لا يمكن إنشاء هذه المدن بصفة كلية أو جزئية فوق أراضي صالحة للزراعة، وذلك مراعاة للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتهيئة العمرانية الرامية إلى تحديد القواعد العامة التي تنظم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتكوين وتحوير الإطار المبني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسية الوطنية.

3. الإجراء: ويقصد به أن إنشاء المدن الجديدة مسألة محكومة بمرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، وهذا بعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية، ويحدد نص الإنشاء على الخصوص ما يأتي:

- تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية.
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة والذي سيشمل كامل تراب البلدية المعنية أو جزء منها.
- تحديد محيط حماية المدينة.
- البرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها الأساسية.

رابعا. النموذج المقترح للمدن الجديدة في الجزائر: تنقسم المدن الجديدة في الجزائر بناء على معيار التوزع الجغرافي إلى أربعة (04) أنواع أساسية، وهي كالأتي:

1. المدن الجديدة من الطوق الأول: حجم الضغط الديموغرافي الكبير والمقدر بستة (06) ملايين نسمة إضافي بحلول سنة 2015، وأمام محدودية قدرات الأقاليم الشمالية من البلاد على استيعاب أي زيادة سكانية، بالإضافة إلى ما تتميز هذه الأقاليم من جيوب زلزالية واسعة ومرتفعات جبلية محصورة، ومواقع ساحلية صعبة المسالك، فضلا عن متطلبات الحاجة للحفاظ عليها وحمايتها بمعية العقار الفلاحي من كل أشكال الاستغلال والاعتداء عليهما. تم اللجوء إلى إنشاء أربعة (04) أقطاب حضرية جديدة حول

العاصمة، تمثلت في مدن: **سيدي عبد الله، العفرون، بوينان، والناصرية**، والتي كان الغرض منها تخفيف الفائض السكاني الذي لم تعد مدينة الجزائر قادرة على استيعابه.

2. المدن الجديدة من الطوق الثاني: يضم الطوق الثاني الولايات التي لم تنمو وتتطور بالشكل المطلوب في العشريتين الماضيتين، وذلك بالرغم مما تتوفر عليه من طاقات وإمكانيات متعلقة بالمجال والبنية التحتية والتجهيزات، على غرار كل من: **الشلف، المدية، البويرة، عين الدفلى، بجاية، تيزي وزو**. حيث ستعاد هيكلتها في إطار هذه السياسة الجديدة بخلق التوازن عبر المجال الوطني عامة والقسم الشمالي خاصة، وذلك عبر تثبيت واستقرار السكان في مجالاتهم من جهة، وإعادة توجيه جزء من سكان النطاق المدني العاصمي من الحزام الأول نحوها من جهة أخرى.

3. المدن الجديدة من الطوق الثالث: تتمثل في إنشاء أربع (04) مدن جديدة في الهضاب العليا، وتتمثل في: **العريشة، واد الطويل، بوغزول وبئر العاتر**. كما سيتم تطوير المراكز الريفية الموجودة بهذه الأقطاب الثلاثة، لكي تسمح باستقبال التجهيزات المهيكلة، وبرامج سكن موجهة لفئة العمال الشباب المجدين كما جاء في المشروع الكبير للهضاب العليا.

أضف إلى ذلك، أن هذه الأقطاب سوف تنظم انطلاقا من إنشاء مناطق أنشطة لكي تستقبل وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة في مجال الفلاحة الغذائية، والأنشطة شبه الفلاحية، الصيانة، سلسلة التبريد، مواد البناء، الصناعة التقليدية والخدمات، وذلك حسب نظرة التكامل مع النسيج الصناعي الشمالي.

4. المدن الجديدة من الطوق الرابع: تتمثل في خلق مراكز حضرية جديدة في الجنوب، وذلك بهدف خلق استقرار السكان والحد من الهجرة إلى الشمال، وتدعيم دور بعض المراكز الحضرية ك: **عين صالح وتمنراست**، لتلعب دورا في الترابط المغاربي الإفريقي.

خامسا. نماذج للمدن الجديدة في الجزائر: سلسلة المدن الجديدة التي شرعت الجزائر في انجازها منذ اعتمادها لهذا الخيار، تنطوي على مجموعة متنوعة من المدن في غاياتها وتوزعها الجغرافي، وكذا تاريخ الشروع في انجازها، والتي من بينها نذكر ما يلي:

1) مدينة بوغزول: تقع المدينة الجديدة لبوغزول في ولايتي **المدية والجلفة**، على إقليم بلديتي عين سارة وبوغزول. وتغطي حدود هذه المدينة الجديدة مساحة أربعة ألاف وستمائة وخمسين (4650) هكتار.

وتتمثل المهام الرئيسية للمدينة الجديدة في التكنولوجيات المستدامة، والبحث العلمي وكذا مهام الدعم المتعلقة بها.

2) المدينة الجديدة سيدي عبد الله: تقع المدينة الجديدة سيدي عبد الله بولاية الجزائر، على إقليم أربع (04) بلديات، وهي: **المعالمة، الرحمانية، زرالدة والدويرة**. وتتربع هذه المدينة على مساحة قدرها سبعة (7000) ألاف هكتار.

وتتمثل المهام الرئيسية للمدينة الجديدة في: التكنولوجيات المتقدمة، والتكوين والبحث الجامعي، وكذا مهام الدعم المتصلة بها.

3) المدينة الجديدة حاسي مسعود: تقع في إقليم بلدية **حاسي مسعود** بولاية **ورقلة**، وتعد مشروع وطني استراتيجي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وخدماتية.

تتربع هذه المدينة، على مساحة قدرها **أربعة ألاف وأربع مئة وثلاثة وثمانون** (4483) **هكتار**، موزعة على محيطات (التوسع المستقبلي، منطقة نشاط الامتداد، محيط حماية المدينة الجديدة).

4) المدينة الجديدة بوينان: تقع هذه المدينة بإقليم ولاية البليدة، وذلك على تراب بلدية **بوعينان**. وتغطي حدود هذه المدينة مساحة قدرها ألفين ومائة وخمسة وسبعين (2175) هكتار. وتتمثل المهام الرئيسية للمدينة الجديدة تحديدا في النشاطات الرياضية والترفيهية.

سادسا. صعوبات تواجه مسار إنشاء المدن الجديدة في الجزائر: يذهب العديد من أصحاب القرار في الجزائر اليوم، إلى تزكية خيار المدن الجديدة كأسلوب فعال لمعالجة الواقع الحضري المتأزم الذي تقبع فيه مدننا، سواء ما تعلق الأمر بتحقيق التوازن في مفاصل الشبكة الحضرية القائمة، والتخفيف من حدة أزمة السكن، والقضاء على الأحياء القصديرية، وبعث التنمية المحلية في مناطق الهضاب العليا والجنوب.. إلخ. متجاوزين بذلك العديد من التساؤلات الهامة التي يثيرها العديد من المختصين، والتي تفرض نفسها بإلحاح، ألا وهي: هل وضعية الهيكلة الحضرية في الجزائر وصلت فعلا إلى مرحلة المدن الجديدة؟ أم أن هناك مراحل سابقة ينبغي التركيز عليها؟ وما هي الفائدة من توسيع الشبكة الحضرية؟ وهل مشاكل المدن تحل بإضافة مدن جديدة؟ ألا يمكن أن يكون ذلك شكل من أشكال البحث عن الحلول السهلة والمتسرعة في أن واحد؟

واليوم، رغم مضي أكثر من عشريتين من اعتماد خيار المدن الجديدة في الجزائر، والشروع في تنفيذ عدد منها بشكل رسمي، والمراهنة عليها من طرف بعض أصحاب القرار كحل أمثل لمعالجة إشكالية سرعة التحضر التي تعيشها الجزائر، والتحكم وتنظيم الاستيطان البشري الحضري، فإنها مازالت لم تنل الإجماع المستحق والرواج الكافي عند المختصين في ميادين التهيئة العمرانية وعلم الاجتماع الحضري.. إلخ، الذين لا يتوانون عن إثارة عدد من التساؤلات الهامة على نحو:

- هل فكر أصحاب القرار في المساحات الشاسعة من الأراضي التي تتطلبها هذه المدن، والتي يقدرها بعض المختصين بواحد (01) هكتار لكل 150 نسمة، والتي يمكن أن تستغل في مجالات اقتصادية منتجة كالزراعة مثلا[1].

[1]. أوردت بعض الصحف الوطنية عن مصادقة السلطات المحلية لأم البواقي عن قرار تحويل مشروع إنشاء المدينة الجديدة **بسيقوس** من موقعها الأصلي إلى أرض فلاحية تتميز بخوصيتها العالية، بفعل التماطل الكبير في الشروع في تنفيذ الأشغال، مما أدى إلى تناقض كبير مع مخططات شغل الأراضي المنجزة بعد الانتشار الواسع للسكنات الفوضوية في المجال الأصلي.

هل تم التفكير جيدا في خطورة مشروع تهيئة السهوب والهضاب العليا، بإقامة سلسلة من المدن الجديدة والمناطق الصناعية هناك، والعواقب التي تنجر عن هذا المشروع في إقليم ذي بيئة هشة تحتاج إلى الكثير من الحيطة والحذر. علما بأن هذا الإقليم يعتبر حاليا الممون الرئيسي للحوم ليس للجزائر فقط، بل ولبلدان المغرب العربي المجاورة (تونس، المغرب..)؟ فما هي الفائدة من توسيع الشبكة الحضرية على حساب الأمن الغذائي الوطنية.

ولماذا لم تتم معالجة التشبع الحضري في مكانه (شمال البلاد) بدلا من توسيع العدوى لتنتشر في السهوب والجنوب؟

ثم لماذا لم يتم توجيه الاستثمارات المتوفرة إلى تنمية وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بكثرة، وترقية الهياكل الأساسية والخدمات في القرى والأرياف، وهيكلة وتجهيز ودمج الأحياء العشوائية..

وهل بالإمكان إنجاح 05 مدن جديدة في برنامج واحد؟، و15 مدينة في أجال 20 سنة؟ بالنظر إلى كونها عملية معقدة ومكلفة ماديا؟ وهل تتوفر الجزائر على القدرات البشرية والتنظيمية اللازمة لتسيير كل هذه المشاريع؟ علما بأن مشروع واحد فقط – كمدينة بوينان- تطلب الاستعانة بالدعم التقني الكوري الجنوبي.

إن نموذج المدن الجديدة كاستراتيجية لمواجهة إشكالية التحضر ينبغي أخذه بكثير من الحذر، وذلك بعيد عن الأهداف الديماغوجية والحسابات السياسية الضيقة. كما تحتاج مثل هذه المشاريع إلى دراسات وأبحاث معمقة وجدية لإيجاد أحسن البدائل والحلول لإشكالية التحضر، وذلك قبل تبني مشاريع تكون سلبياتها وانعكاساتها أقوى من ايجابياتها، وفي مثل هذه الدراسات العمرانية ينبغي الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال.